مؤسساتنا التعليمية ..والاصلاحات الملحة

ا.د.طارق المنصوب

■ هل المواطنة «وظيفة» أم «واجب»؟ وهل هي صفة «فطرية» تخلق مع الانسان وترتبط بوجوده في مجتمع ما، أم أنها «مكتسبة»، وربما متبدلة ومتغيرة بتغير المصالح، وتبدل الامزجة؟ وإذا كانت المواطنة شيئاً مكتسباً، فهل للتعليم ومؤسساته المختلفة علاقة ما بالأمر؟ وإذا كانت الاجابة بالإيجاب، فما الدور المطلوب من مؤسساتنا التعليمية لترسيخ القيم المتصلة بالمواطنة؟

أسئلة كثيرة أثارتها، ومازالت تثيرها احداث الفتنة والتمرد الحوثي التي عرفتها مدينة صعدة اليمنية، والتحالفات المشبوهة التي فضحتها هذه الاحداث داخلياً وخارجياً، كما تثيرها بعض المواقف وردود الأفعال غير الموضوعية التي عبرت عنها بعض القوى السياسية والاجتماعية من هذه الاحداث، والتصريحات غير المسؤولة التي تناقلتها وسائل الاعلام لأفراد يربطهم بهذا الوطن رابط المواطنة القانونية، أي الجنسية اليمنية، لكنهم – وجدانياً – ربما يكونون بعيدين بمسافات الافعال والأقوال عن أدنى شعور أو إحساس بالانتماء أو المواطنة.

وقع بين يديّ كتاباً لا أبالغ إن قلت إنه غاية في الأهمية بعنوان «التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية» لمؤلفه «مصطفى محمد قاسم»، والأمر لا يتعلق فقط بأهمية ما ورد في هذا الكتاب من أفكار ومعلومات تهم كل مربٍ أو متخصص في التربية والتعليم، بقدر ما يتعلق بأهمية الموضوع الذي يطرحه الكتاب، والتصورات التي يقترحها، وخاصة في ظل الظروف الحرجة التي يمر بها وطننا مع تنامي حدة التحديات الداخلية والخارجية، وتزايد المشاعر والولاءات العصبية والقبلية والمناطقية الضيقة، التي تنتمي الى مرحلة ما قبل تشكل الدولة الوطنية، والولاء الوطني، وهي الولاءات التي نعتقد أن نظامنا التعليمي – الى جانب باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية– يسهم بشكل مباشر في زيادتها، بالنظر إلى عجزه عن خلق ثقافة سياسية جديدة وبديلة عن الثقافة الشمولية السابقة، حتى تواكب التطورات السياسية التي شهدها المجتمع نتيجة الانتقال من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي التعددي بعد إعادة تحقيق الوحدة الوطنية.

في مقدمة الكتاب يشير «مصطفى قاسم» إلى أن الواقع المستمد من عديد من النماذج، وعبر المراحل التاريخية المختلفة في منطقتنا العربية، يؤكد على أن «ضمان صحة وسواء العلاقة بين الفرد والدولة، بما يحقق لهذا الفرد حياة كريمة وعادلة يكون فيها مواطناً بحق داخل دولته، لا يوفره مجرد إصدار التشريعات وسن القوانين والتصديق على العهود والمواثيق العالمية، طالما بقيت الافكار والقيم والمثل والمهارات وأنماط التفكير بين الجماهير منتمية الى شكل متخلف لهذه العلاقة، يتم فيه هدر معظم ما نصت عليه هذه الدساتير وتلك المواثيق في غياب الحاكم الملتزم، والذي يعد التزامه في المجتمعات المعاصرة أمراً أخلاقياً يتوقف على حظ الشعوب، إما في حاكم تهديه الأقدار لها، أو حاكم تعاقبهم به، بل بتنمية وعي وقدرة هذه الشعوب على أن تكون طرفاً فاعلاً ومتكافئاً معه في رسم وتحديد مصير الوطن أو بمعنى أدق أن يتحول أفراد الشعب الى مواطنين يمارسون مواطنتهم بكفاءة».

ويضيف: إن «تغيير المجتمعات بالمعنى العام لا يمكن ان يكون الا بتغيير البشر، وتغيير البشر لا يمكن أن يكون الا بتغيير الذهنية وأنماط القيم السائدة في المجتمع، ولم يكن من الغريب أن يحتل التعليم مكانة متميزة في قلب كل مبادرات الاصلاح السياسي التي طُرحت في مجتمعاتنا العربية سواء تلك التي نبعت من الخارج أم من داخل المجتمع العربي، بالنظر الى أن الإصلاح يهدف في نهاية المطاف الى تصويب وتقويم العلاقة بين الدولة والمحكومين داخل مجتمعاتنا العربية، ولأن الاصلاح يصعب تحقيقه دون صقل وتهذيب وتقويم الإطار الثقافي المتحكم في تلك العلاقة، بما يتضمنه من قيم واتجاهات ومُثل وأفكار ومهارات وأنماط تفكير تمثل في النهاية منهجية العلاقة بين الجماهير والنخب الحاكمة.. وتحويل الفرد الى مواطن لا يتم إلا بتحرير ذهنه من أقفاص الذعر والتقديس والاستسلام والخضوع، وتنقية قيمه مما يعلق بها من قيم ترسخ الاستسلام للأمر الواقع، وتأكيد العجز عن التغيير».

تطرح الفقرة السابقة عدداً من العلاقات الاشكالية، وربما عدداً أكبر من الاسئلة قد لا يتسع المقام لذكرها والحديث عنها، ولعلنا سنكتفي بالإشارة الى أهمها وهي: العلاقة بين الفرد – المواطن والدولة، والعلاقة بينه وبين الحاكم، وأهمية التزام الحاكم بالقوانين والتشريعات والمواثيق الدولية، ومكانة التعليم والتربية في مبادرات الإصلاح السياسي، وأخيراً ضرورة الوعي السياسي في ترسيخ وتعزيز قيم المواطنة، وهو الوعي الذي يمكن أن يتطور ويدعم بالتربية على قيم المواطنة الحقة.. وفي هذه التناولة سنتطرق الى العلاقة الاخيرة أي التربية على قيم المواطنة.

فهناك شبه إجماع بين الباحثين على أن مسألة «المواطنة» احتلت مكانة متميزة في صلب نقاشات واهتمامات عدد من السياسيين والباحثين المهتمين بالتطورات التي تعرفها بعض مجتمعاتنا، وخاصة عقب التطورات التي عرفها النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي مروراً بأحداث التفجير في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.. وفي هذا الصدد يشير «توريس» الى أن مسائل المواطنة والديمقراطية والتعددية الثقافية توجد في قلب النقاشات الجارية على مستوى العالم حول الاصلاح التعليمي بشكل يجعلها تؤثر على معظم القرارات المتعلقة بتحديات التعليم المعاصر؛ ونتيجة لذلك يجمع الباحثون والمهنيون التربويون من خلفيات متنوعة حول إيمان مشترك بضرورة إعادة التفكير في التدخل التعليمي لمواجهة قضايا المواطنة والعرق والإثنية والثقافة والنوع..

وفكرة «المواطنة»- كما تشير كثير من الأبحاث والدراسات- ليست بالفكرة الحديثة بل تعود الى عصر الدولة – المدينة في الحضارة اليونانية القديمة، ومنذ ذلك الوقت تطورت وتعمقت مساحة المشاركة الديمقراطية، وعرفت عبر التاريخ القديم والحديث والمعاصر عدداً من التطورات التي عمقت من مفهوم المواطنة القائمة على أساس المساواة الكاملة في الحقوق السياسية بين المواطنين باختلاف النوع والمكانة الاجتماعية والثقافية والإقتصادية، وكذا باختلاف العرق، وغيرها من الفروق والتمايزات التي ظلت ردح طويلاً من الزمن تشكل أسساً للتمييز والاختلاف داخل المجتمع الواحد، وربما شكلت في الماضي- كما تشكل في الحاضر – بؤرة للشقاق والصراع السياسي والاجتماعي ويذهب بعض الباحثين الى أن المواطنة التي تعد وظيفة يتحتم على المواطنين القيام بأعبائها ومسؤولياتها ليست بالشيء الجديد؛ إذ تم إدراكها وإقرارها منذ زمن بعيد؛ حيث تعود لزمن اليونانيين والرومانيين، بل ان المواطنة في المجتمعات الحديثة ترتبط بمسألة التعددية الثقافية والتنوع القيمي، وما ينتج عنها من مشكلات تتعلق بالتماسك الاجتماعي.. إن المجتمعات الحديثة تتميز بالتنوع الثقافي الكبير وهو يستلزم التعايش بين عقائد دينية وعرقية، وأيديولوجية مختلفة، الى جانب ما تحدثه العولمة من تأثيرات تخللت طرق الحياة التقليدية، بشكل غير مسبوق، حتى لم يعد أمام الناس بديل عن الوعي بطرق الحياة والقيم والمعتقدات البديلة، والتعايش معها، وهذا يحيل الى ضرورة خلق مجتمع مفتوح «بحسب تعبير كارل بوبر» يشجع العامة وليس فقط الفلاسفة والمفكرين، على دراسة معتقداتهم ومعتقدات الآخرين وبحثها بطريقة عقلانية.

إذاً، فقد أصبحت المواطنة في عصرنا الحاضر تقوم على أساس العضوية الفاعلة والمشاركة النشطة في جماعة ما، كما تتضمن الإحساس بالارتباط والولاء لمفهوم الدولة أو النظام المدني وليس لشخص ملك أو رئيس، وهي تقوم على فكرة الانتماء والأشياء المشتركة، إذ المواطنة بذلك تعني العضوية النشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق والمسؤوليات التي يحددها الدستور والقانون.

وعليه.. فلا يمكن لعاقل أن يساند أو يشجع ممارسة تلك الحقوق خارج إطار الدستور والقوانين النافذة في المجتمع أياً كانت الدوافع والمبررات، كما لا يمكن أن يقبل أن تقوم الدولة بالاعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم المدنية والسياسية وغيرها، ولذا تصبح الحجة المعتمدة على وجود خروق تطال حقوق الانسان، وانتهاك المواثيق الدولية لتلك الفئة من الناس الخارجين على القانون، والمعتدين على حقوق المواطنين الآخرين، أقول تصبح حجة داحضة وباطلة وذرائعية تبحث عن إلباس تلك الفتنة لباساً «حقوقياً» تغطي حقيقتها المتمثلة في كونها «عملاً إرهابياً ، وخرقاً سافراً للقانون، تقوم على التعصب، والطائفية والرغبة في إحداث الفتنة في مجتمعنا اليمني».. وكان المفترض في مؤسساتنا المدنية والتعليمية ن تقوم بوظيفتها كوسيط محايد، وأن تقوم بدورها في التوعية والتربية على المواطنة التي لها شقان: حقوق يقابلها واجبات والتزامات بالولاء والطاعة للدولة ولقوانينها، واعتماد أساليب التغيير والتطوير والحوار السلمي والحضاري ونبذ أساليب العنف بكافة صوره وأساليبه وأياً كان مصدره.□

الإسلام والسلام العالمي

الاسلام لا ينظر الى السلام العالمي نظرة جزئية.. بل ينظر إليه نظرة شمولية بكل جوانبها، فمن حيث الارض والمساحة الجغرافية نجد الاسلام لايحدد أرضاً معينة تعيش في سلام.. بل يقرر ان السلام يجب ان يسود العالم أجمع وذلك لأن دعوة الإسلام الى السلام دعوة عالمية مقدسة تستمد أصولها وشرعيتها من رسالة السماء الخاتمة للبشرية جمعاء.. قال تعالى مخاطباً نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم : «وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين» كما ان أصول الاسلام واحكامه الشرعية لاتفرق بين المسلمين وغيرهم ممن لايدينون بالاسلام فالسلام حق مقدس للجميع والعدل حق مقدس للجميع والامن الفردي والجماعي وحماية الحقوق والواجبات والكرامة الانسانية وصيانة الحريات التي لا تضر بحرية الآخرين، ولا بمصالح المجتمع محمية على الدوام ومقرونة بالقوة التي تكون على استعداد تام لرد كل عدوان يخل بهذا السلام.. قال تعالى :«ياأيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة» والاسلام بهذا النص القطعي الصريح يخاطب المسلمين جميعاً والى ان تنتهي الارض ومن عليها، بان يدخلوا في السلم كافة وبدون استثناء.. وقد ذهب بعض المفسرين لهذه الآية الى ان المقصود بالخطاب بصيغة الذين آمنوا هم الانبياء جميعاً، وبالتالي تحمل في مضمونها دعوة عامة للبشرية جمعاء الى الدخول في السلام.. ومن هنا فإن العلاقة بين البشر على اختلاف عقائدهم واجناسهم والوانهم في مفاهيم أصول الرسالة الاسلامية الخالدة ليست التناحر والحروب، لكن العلاقة في مفهوم الاسلام بين كافة الامم والشعوب، هي التعارف والتفاهم والوئام والتعاون على البر والتقوى واحقاق العدل ورفع الظلم ومنع التكبر والفساد والافساد والطغيان في الارض.. ومن هذه المفاهيم المقدسة لأصول الاسلام فإن اختلاف الالسن والطباع والاخلاق واختلاف المواهب والاستعدادات، لايجوز في مفاهيم الرسالة الخاتمة للبشرية جمعاء، ان تتحول الى صراع وشقاق بدلاً من التعاون للنهوض بترسيخ الأمن والسلام واسعاد الانسان في أي مكان كان تواجده على أديم الارض، ذلك ان اختلاف الألوان والاجناس واللغات ليس لها حساب ولا وزن في ميزان الله وشرعه.. واذا كان هذا هو البعد البشري للسلام العالمي في الاسلام فان البعد الزمني لايتوقف عند فترة زمنية محددة بل يتجاوز ذلك الى أي زمن تكون فيه للاسلام دولة، فهي مطالبة بأن يكون لها دور ايجابي في السلام العالمي شريطة ان يكون هذا السلام حقيقياً وعادلاً وعلى قدم المساواة بين الأمم والشعوب، وألا يكون هذا السلام مظلة وغطاء لشن الحروب واستعمار الشعوب واذلالها وسلب خيراتها والقضاء على مقوماتها الدينية والخلقية والحضارية، والسلام بهذا المعنى الذي يحمل نقيض مضامينه التي تقوض قواعده من الاساس لايمكن ان يجلب للبشرية ولا لنفسه أمناً ولا سلاماً.. والواقع برهان ذلك.□

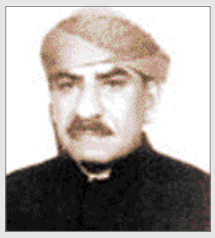

الشيخ محمد عبده عمر
موجه عام الميثاق الوطني

الجودة في التعليم العالي «١»

■ منذ ثلاثة أعوام أصدر المعهد العالي للتعليم بجامعة شنغهاي بالصين تقريره السنوي عن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم والذي كشف عن تدني مستوى التعليم الجامعي في الدول العربية وخلص إلى حقيقة تؤكد أن الأوضاع المتردية في الدول النامية والمتدهورة اقتصادياً وتنموياً له علاقة بالأحوال المتردية في التعليم العالي والبحوث العلمية فيها. وفي الجمهورية اليمنية تستمر حالة التهديد المباشرة للوضع الأكاديمي إلى أن تستبين الأسباب، وبيان حقيقة التردي وأسبابه وعلاجه هي مهمة الباحثين والمهتمين.

امراض التعليم

النزاعات، والمخالفات الإدارية، والقانونية.. حيث استفحل الأمر عندما قوبل باللامبالاة في فض وحسم تلك المخالفات والنزاعات على نحو صارم.. زد على ذلك اخترق العمل الأكاديمي شخصيات لا تمت للعلم وأهله بصلة.فحيث يسعى الأكاديمي إلى الموقع الأدبي والمكانة العلمية والإبداع، ويلتزم القواعد الأخلاقية. نرى الدخلاء على المهنة يبحثون عن الثراء السريع وحب السيطرة، والبحث عن المناصب القيادية، من أجل الوصول السريع لتحقيق مآربهم، لذلك يدعم الدخلاء كل ذي خلق فاسد، كما يلاحظ أن الباحثين عن المناصب الإدارية هم أكثر حرصا على الشحناء والنميمة وإيقاع الأختلاف وبث الأراجيف بين أعضاء هيئة التدريس. وليت هذا الصراع والتكتل بين الأكاديميين غايته المصلحة العامة، خصوصاً وأنه لم يظهر إلا بعد قيام الجامعات بفتح التعليم الموازي والنفقة الخاصة والتعليم عن بعد لتامين حاجاتها الضرورية، حيث أنه في هذه المرحلة ترافق مع عملية زيادة دخل الكليات و الجامعات ظهور أصحاب المصالح وقد أثير لعابهم ورجحت مصالحهم الشخصية على جميع المبادئ والاستحقاقات، فكان سلوكها انعكاس طبيعي لما يختلج في ذاتها من حب الذات و المصالح الشخصية، فباتت تشكل أحد أخطر الأمراض السياسية و الاجتماعية التي كان لها آثارها السلبية الخطيرة في انحراف مسيرة العمل الأكاديمي التواق إلى التطور.والصراع والتكتل بين أوساط الأكاديميين آثاره السيئة ليس على تأكيد الجودة فحسب بل على العملية التربوية برمتها، حيث يؤدي الصراع إلى الإخلال والإلتفاف على كل القيم و المثل وسحقها تحت الأقدام و التلاعب بمفاهيمها، الأمر الذي جعل من الفئات المتصارعة أو ممن أحترف الصراع عقبة كأداء أمام مسيرة تطور العمل الجامعي ورقيها، فهذه الفئة الدخيلة على العمل الأكاديمي تتلاعب اليوم بمقدرات الجامعات، وتنشر ثقافتها التبريرية لممارستها النفعية في أوساط الأكاديميين، وينطبق على هذه الفئة من الأكاديميين ما اصطلح على تسميته بالوصولية والانتهازية.□

أ.د/ محمد محمد الدرة

الإرهابيون يدنّسون بوابة النصر

■ حالة الفوضى والارهاب التي تمارسها الجماعات والعناصر الارهابية في أبين، لهو مؤشر خطر، يؤكد ان أبين المحافظة التي عُرفت بـ«بوابة النصر» ليست على مايرام، وأوضاعها ليست جيدة، أو كما ينبغي ان تكون عليه أبين البطلة..!!

جرائم القتل والتقطع، والأعمال التخريبية والاعتداءات وكذا الهجمات المتكررة التي ينفذها عناصر التحالف الارهابي–القاعدي، الجهادي، الحراكي المسلح– في وضح النهار على المكاتب الحكومية في أبين، وعلى مديرية الأمن في مديرية خنفر–جعار– على وجه التحديد، كل هذا يعطي بوادر بل صورة واضحة للتحدي والخطر القادم على الأمن والاستقرار في البلد عموماً.

منصور الغدره

وأبين خصوصاً كما هو الواقع وتحركات وتصرفات عناصر الارهاب في أرجاء ابين، وجبالها دليلاً كافياً ودامغاً لكشف مايخطط له تحالف الارهاب الثلاثي ان يكون عليه الحال، وسيناريوهاتهم الارهابية خلال الفترة المقبلة، التي يراد ان تكون أبين قاعدتها ومركز ادارتها، في حين يقضي السيناريو الارهابي ان تكون كل الاراضي اليمنية ساحة لتنفيذه مع تحديد مناطق أولوية التنفيذ، بحيث تتطور مراحل المخطط ليتجاوز الحدود اليمنية ويطال دولاً وأقطاراً مجاورة اقليمية.. واختارت الجماعات الارهابية ابين قاعدة لها لعدة اعتبارات أهمها تراخي وضعف مؤسسات الدولة هناك ووعورةجغرافيتها وبالذات الجبلية، وايضاً لشهرة المحافظة بالمجتمع القبلي وكذا تواجد عناصر التنظيمات الارهابية بكثافة في هذه المحافظة التي توفر لهم الحماية.. وتقضي خطوات تنفيذ السيناريو بتوحد الجماعات الارهابية اولاً في كيان واحد وإن كانت الرؤى والايديولوجيات متباعدة، وتجميع قواعدها في منطقة آمنة ومحصنة الى حد ما بل وجديدة وغير ماهولة، بحيث تكون قاعدة انطلاق لهم.

وقطعت الجماعات الارهابية شوطاً كبيراً في تنفيذ استراتيجيتها وخاصة فيما يتعلق بجانب البنية التحتية.. اذ بدأت بتوحيد كياناتها الارهابية ذات الفكر المتقارب، وهو ما أعلن عنه مطلع العام الماضي ٢٠٠٨م عن توحيد تنظيم القاعدة في اليمن والسعودية تحت قيادة واحدة بإسم «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب واليمن» واختارت القيادة الجديدة للتنظيم اليمن مقراً لها..

وعقبها مباشرة الدخول في تحالفات مع بقية الجماعات والتنظيمات الارهابية.. اذ أعلن بعدها باشهر في ابين عن تحالف القاعدة مع الجهاديين الذين يتزعمهم الجهادي طارق الفضلي الذي رعى المفاوضات بين الجماعتين، كما انه تكفل مراسيم اعلان التحالف في احتفال جماهيري اقيم في مدينة زنجبار في ابريل العام الماضي.

وكلف الفضلي من قيادة التحالف الارهابي بالتواصل والتفاوض مع قيادة مايسمى بالحراك الجنوبي، ليتم بعد اقل من شهر فقط الاعلان عن تحالفهم مع مايسمى بالحراك الجنوبي، فتم ضم طارق الفضلي الى مايسمى بمجلس قيادة الثورة ودمج الجناح العسكري في الحراك والذي يقوده الارهابي طاهر طماح، وعلي سيف العبدلي، تحت اسم جماعة «سرو حمير» ليصل بذلك بناء التحالف الثلاثي القاعدي، الجهادي، الحراكي الى نهاية أطوار مراحل بنائه الارهابي لتبدأ مرحلة التنفيذ العملي للسيناريو على الأرض، والواقع وهو ما شهدته معظم المحافظات الجنوبية من جرائم قتل واعدامات تستهدف مواطنين بعينهم من ابناء المحافظات الشمالية، وايضاً استهداف ابناء المؤسسة العسكرية والامنية، والأفظع من ذلك ان العناصر الارهابية تقوم بجرائمها العلنية تلك في وضح النهار دون ان يتم معاقبتها او ردعها، بل ان تقاعس او تهاون اجهزة الامن والقضاء للقيام بواجبها وحماية المواطنين وسكينتهم من جرائم وبطش الارهابيين دفعهم الى ارتكاب المزيد من جرائم القتل والفوضى والتطاول في تماديهم لتصل الى تحدي سلطة القانون ومهاجمة المباني ومكاتب السلطة المحلية والامنية في مدينة جعار –مركز مديرية خنفر– محافظة ابين منتصف العام الماضي، وتنفيذ اعدامات بحق عدد من المواطنين ولم تردعها إلاّ حملة أمنية ومواجهة عسكرية استمرت اكثر من شهرين انتهت بالقبض على مايفوق الـ«١٢٠» ارهابياً من تلك الجماعة.. لكن سرعان ما تم العفو عنهم بموجب تعهدات بعدم العودة الى ارتكاب أعمال التخريب.. لكنها مع الاسف نكثت عهدها فعادت الى جرائمها باستهداف افراد الشرطة والجيش في أكثر من مكان دشنها الارهابي طارق الفضلي في ٢٥يوليو الماضي بمهاجمة ادارة الامن بزنجبار والاعتداء على افراد الشرطة بنقطة امعين.

في ذات الوقت كان اعضاء الجماعة في محافظات لحج والضالع يقومون بتنفيذ عمليات اعدامات واعتداءات على ابنائنا واخواننا العاملين على أمن وحماية وطن الـ٢٢ من مايو الاغر، وكذا القيام باعدامات وعملية فرز على اساس شطري ضد المواطنين من ابناء المحافظات الشمالية، واشهرها اعدام ثلاثة من ابناء القبيطة يعملون في صناعة الحلويات في منطقة العسكرية–حبيل جبر– لحج.. ومثلها جرائم كثيرة في اكثر من مكان ومحافظة.

التطورات في تكتيك الارهابيين، فضلاً عن المباغتة والمبادرة انتقلت الى طور المجاهرة في جرائمهم وايضاً الى توسيع الفئات والشرائح المستهدفة لتدخل الى قائمة الاشخاص المستهدفين المواطنين والوجاهات الاجتماعية والوحدويين او الذين يعارضون مشاريع التمزق من ابناء المحافظات الجنوبية.. ويؤكد ذلك ما تعرض له–الاسبوع الماضي– مدير التربية في مديرية سرار بأبين شيخ عوض النوباني– من تهديد بالتصفية له ولأسرته، ومطاردته، اكثر من مرة، لتصبح حياته وحياة اسرته في خطر، ولن يترك وشأنه حتى يعود عن وحدويته– حسب زعم الجماعة الارهابية، التي تقول المعلومات الواردة من هناك انها تتجمع في منطقة ثنه الجبلية الواقعة بين مديريتي خنفر ورصد، والقريبة من باتيس، وجبال حطاط الشهيرة بجماعة جيش عدن –ابين.

اذا ما استمرت سلطات القانون في أبين تنتهج مع الجماعات الارهابية سياسة المهادنة والمراضاة فإن مستقبل الوضع والحياة في أبين عموماً سيؤول إلى الأسوأ.. بل سوف يمتد واقع تلك الجماعة الى عموم وأرجاء اليمن كحالة عامة..!

إذاً.. أبين اليوم– الأمور فيها ليست على مايرام..!!□

عضو مجلس الشورى في حزب الإصلاح:

وثيقة «الإنقاذ» خطة مجوسية لتمزيق اليمن

■ وصف مسؤول التخطيط السياسي في حزب الاصلاح أحد مؤسسي التجمع حارث عبدالحميد وثيقة الانقاذ التي تروج لها قيادات المشترك بخطة المؤامرة الشيعية المجوسية التي تستهدف تمزيق اليمن..

مشيراً الى أن مضمونها شيعي إمامي خالص لا نصيب لأحزاب المشترك فيه، وهو مضمون يستهدف الوحدة اليمنية، عبر تجزئة اليمن الى أربعة أقاليم رئيسية أو دويلات تقود الى إنهيار المجتمع بتمزيق خارطته الاجتماعية الى عصبيات شطرية وطائفية وقبلية متحاربة.

وقال حارث الشوكاني: الحل الذي يطرحه الجناح الشيعي لمشكلة صعدة جاء بعد أن هيمن هذا الجناح على أحزاب المعارضة بخطابه المتمثل بما يسمى «وثيقة الإنقاذ» وهذا هو سبب خلافي مع قيادة الاصلاح الذي كنت أحد مؤسسيه «عضو الهيئة العليا – عضو مجلس الشورى مسؤول التخطيط السياسي للإصلاح» وبسبب هذا الخلاف قدمت استقالتي من الإصلاح.

وأوضح الشوكاني ان الوثيقة المشار اليها يسعى من خلالها المشترك طرح حل لمشكلة صعدة عبر الاعتراف بإقليم شيعي يمتد من صعدة الى ميدي.. مبيناً في مقال نشره في صحيفة «أخبار اليوم» الاثنين الماضي تحت عنوان «أبعاد الهجوم العسكري الحوثي على المملكة العربية السعودية الشقيقة» إن ما تسمى بوثيقة الإنقاذ هي «سياسة فرق تسد» والتي هي خطة إمامية استعمارية مجوسية لحكم اليمن.. وما نجح الأئمة في الهيمنة على اليمن حوالى الف عام الا بتطبيقها.□

البعداني: الحوثيون احترفوا الإجرام والإرهاب

ماجد عبدالحميد

■ أكد الدكتور فؤاد البعداني: "أنه وبسبب تمرد الحوثيين حلت باليمن والشعب المحن والقلاقل كون هذه العصابة تمسكت بمبدئها الخرافي المنحرف الذي يقول بأن لا حكم ولا سلطان ولا شرعية إلا لهم ومنهم"، معتبراً أن تلك الأفكار المنحرفة هي التي قادتهم إلى الغلو والتطرف والإرهاب.. جاء ذلك في المحاضرة التي ألقاها في الفعالية التي أقامها مكتب ثقافة إب الأربعاء تحت شعار «نحو اصطفاف وطني واسع ضد المتمرد الحوثي».

وقال البعداني في المحاضرة التي ألقاها تحت عنوان «ملامح الانحراف الفكري عند الحوثيين»: "لو أن هذه العصابة امتلكت فكراً نيراً وسويا لكانت سلوكياتهم وتعاملاتهم سوية وسليمة وديمقراطية حضارية تحتكم لإرادة الشعب بدلا عن الاحتكام إلى الشر والرصاص .

وتناول الأسلوب العقيم والمغلق والمتشدد الذي اعتمدوا عليه في تعليمهم وثقافتهم جعلهم أيضا لا يؤمنون إلا بالأفكار المظلمة المختلفة التي تلقوها عن معلميهم وأسيادهم الذين غرسوا فيهم الأحقاد والغرور وإنكار مبادئ القيم والمساواة بينهم وبين سائر أبناء الشعب اليمني.. مستعرضاً الممارسات والأعمال الخبيثة والإجرامية من قبل العصابة الحوثية الضالة التي احترفت التمرد والإجرام منذ عقود.□

«فكر».. منظمة من أجل بناء الوطن ومحاربة الظواهر السلبية

■ تعمل المنظمة اليمنية للحوار والدفاع عن الحقوق والحريات «فكر» على ردم فجوة الفراغ الفكري والتوعوي لدى مختلف شرائح المجتمع، والذي جعل بعض الحاقدين على الوطن يتطفلون بإظهار أفكارهم الضالة والهدامة لإقلاق أمن وسكينة الوطن وإعاقة عجلة التنمية فيه.

وعبر مختلف الأنشطة والفعاليات تسعى المنظمة الى تنفيذ مشروعيها «مشروع تنمية الولاء الوطني، مشروع مكافحة ومحاربة الظواهر الاجتماعية المسيئة عبر برنامج طموح لتفعيل دور المجتمع والاعراف القبلية في القضاء على الظواهر السلبية الدخيلة على مجتمعنا اليمني وتقاليدنا الاصيلة».

وانطلقت منظمة «فكر» على ضوئهما كإحدى منظمات المجتمع المدني لدعم توجهات الحكومة والقيادة السياسية لتحقيق التنمية والخير والعدالة والأمن والاستقرار لأرجاء الوطن ومحاربة الأفكار الضالة والمفاهيم الخاطئة بما من شأنه بناء الوطن والحفاظ على كرامته وعزته وتنمية روح الولاء الوطني بين صفوف أبنائه وأوساطه المختلفة.□